وتتفاوت درجة التعريف كما تتفاوت درجة النكرة ، وهذا التفاوت يؤدي بدوره إلى تأكيد عملية (التعيين) أو التقليل منها ، حسب السياق الذي يرد فيه الكلام .

وحضور المتكلِّم والمتلقي أمر بديهي في حركة الصياغة موضعيا من خلال التنكير والتعريف ، فعندما نقول : (زيد منطلق) يكون الكلام مع من لم يعلم أن انطلاقًا كان لا من زيد ولا من عمرو ، فنفيده ذلك ابتداء ، وإذا قلنا : (زيد المنطلق) كان الكلام مع من عَرَف أن انطلاقًا كان إما من زيد وإما من عمرو ، فنعلمه أنه كان من زيد دون غيره [١] .

وفوق هذا فإن هذه الحركة الموضعية قد يكون لها تأثيرٌ في التركيب كلِّه ، بحيث يترتب عليها أن تتشكل الغبارة على نحو معيَّن ، فنحن إذا نكَّرنا الخبر جاز أن نأتي بعده بمبتدأ ثان على أن نشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبر به عن الأول ، فإذا عرفناه امتنع ذلك ؛ لأننا عندما نقول : (زيد منطلق وعمرو) نريد : (وعمرو منطلق أيضًا) ولذا لا نقول : (زيد المنطلق وعمرو) لأن المعنى مع التعريف أننا أردنا أن نثبت انطلاقًا مخصوصًا قد كان من واحد ، فإذا أثبتناه لزيد لم يصح إثباته لعمرو [٢].

وقد اعتمدت الدراسة البلاغية في هذا المجال على تحليل أنماط من التراكيب جاء فيها أحد أركان الإسناد معرفة أو نكرة ، أو جاءا معًا معرفتين ، واتصال ذلك بالجانب النفسي ، وقد هيأ ذلك لهم رصد سياقات معينة يلعب فيها التعريف والتنكير الدور المؤثِّر في طبيعة الدلالة .

---

(١) الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ١٩٦ . (٢) المرجع السابق ، ص ١٩٧ .